حقوق الإنسان فى ظل العولمة

إعداد:

حازم يوسف محفوظ

إشراف

الأستاذ الدكتور/ رمضان بسطاويسى

تمهيد:

ذاع مفهوم العولمة فى العقد الأخير للترويج لظاهرة اقتصاد السوق الحر، بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية؛ و"المصدر الأساسى للترويج لهذه الأفكار هو ذلك الجزء المنتصر من العالم"[١]، أى "القطب الواحد الذى أخذ يشرع للعالم بهدف السيطرة والهيمنة عليه، وفي هذا السياق أيضاً تأتي مفاهيم أخرى للغرض ذاته مثل، حقوق الإنسان، والديمقراطية..."[٢]؛ إذ لا يسع المرء إلا أن يلاحظ ما روج له فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عن حق الشعوب جميعاً فى تقرير مصيرها ودخول الإنسانية عصراً جديداً يسوده العدل والسلام، ويتسم باحترام حقوق الشعوب، وحدث شئ مماثل أيضاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية من الترويج لعصر جديد دشنه إعلان حقوق الإنسان[٣].

وإذا كان مفهوم حقوق الإنسان ينصرف إلى مجموعة من الاعتبارات فى مقدمتها دعم قدرة المجتمع بمؤسساته الرسمية ومنظماته الاجتماعية على بلورة سياسات وبرامج من شأنها تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين الأفراد وفى مختلف القضايا، وإذا كانت برامجه تستهدف دعم القدرات المؤسسية للهيئات الرسمية والأهلية على التعامل الموضوعى والشامل مع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها بالأساليب المناسبة وبالقدرات الذاتية للمجتمع[٤]؛ فهل العولمة بتجلياتها المختلفة؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ تنسجم مع مفهوم حقوق الإنسان؟

وللإجابة على هذا التساؤل، سيعرض الباحث علاقة العولمة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك علاقتها بالحقوق الثقافية. وأخيراً علاقتها بالحقوق السياسية والمدنية.

(أولاً): العولمة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

بعد صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨؛ بدأت لجنة حقوق الإنسان أعمالها من أجل المعاهدات الخاصة بهذه الحقوق، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٤٢١ فى ديسمبر ١٩٥٠ القاضى بصياغة عهد واحد للحقوق الخمسة؛ ثم عادت الدول الغربية وضغطت باتجاه إعداد عهدين منفصلين: الأول للحقوق السياسية والمدنية، والثانى: للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأمر الذى جرى التصديق عليه بالقرار ٥٤٣ فى الخامس من فبراير ١٩٥٢. وررغم أن خطاب حقوق الإنسان أصبح يقر الحقوق الخمسة، إلا أن خطاب الحقوق الاقتصادية مازال يتعثر ولا يأخذ حقه الكامل ومداه الحيوى الضرورى لا فى نطاق المنظمات غير الحكومية ولا فى المؤسسات المعنية به محلياً وإقليمياً وعالمياً، وليس من المبالغ القول أن الشلل الذى ينتاب هذا الجزء من الحقوق يترك آثاره على المصداقية[٥]؛ فما هى أسباب هذا الخلل؟ وما علاقته بالعولمة والنظام الرأسمالي؟

بما أن العولمة كظاهرة عبارة عن تطور ومنتج أصيل للرأسمالية، ويطلق لفظ الرأسمالية "على النظام الاجتماعى الذى يكون فيه العمال غير مالكين للثروات التى يستثمرونها"[٦]. ومن هذا المنظور، لا يمكن أبدأ النظر إلى الرأسمالية على أنها قادرة على تحقيق الحقوق الأساسية للأفراد؛ لأن الرأسمالية كما يقول (ألبير كامى): "تسير بالعامل إلى منتهى الحرمان، وتحرره تدريجياً من كل العوامل المحددة... ليس فى حوزته شئ... لا ملكية، لا أخلاق، لا أرض. إنه إذاً لا يملك أى شئ"[٧]. ويبدو؛ أن عدم الإعتراف بالحقوق أو تأجيلها على أقل تقدير "ضرورة طالما أن التأجيل يخدم الاقتصاد العالمى"[٨].

---

[١] حلال أمين، العولمة، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩، ص١٢.
[٢] حسن حنفى، وصادق جلال العظم، ما العولمة، بيروت - دمشق: دار الفكر المعاصر – دار الفكر، ٢٠١٠، ص١١.
[٣] حلال أمين، مرجع سابق، ص١٣- ١٤.
[٤] على الصاوى (محرر)، حقوق لإنسان فى القانون والممارسة٠- ط١ ٠- القاهرة: مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP)، ٢٠٠٣، ص١١.
[٥] هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان (موسوعة عامة مختصرة)٠- ط١ ٠- دمشق: الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص١٩٢.
[٦] جميل صليبا، المعجم الفلسفى، ج١، بيروت: دار الكتاب اللبنانى؛ ١٩٨٢، ص٦٠٢.
[٧] كامى، ألبير، الإنسان المتمرد؛ ترجمة: نهاد رضا٠-ط٣ ٠- بيروت – باريس: منشورات دار عويدات، ١٩٨٣، ص٢٥٦.
[٨] مارتين، هانز بيتر وشومان، هارالد، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية؛ ترجمة: عدنان عباس على ؛ مراجعة: رمزى زكى، سلسلة عالم المعرفة؛ عدد٢٣٨، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨، ص٢٣٤.

ويطرح (جان فرانسوا ليوتار) رؤيته لطبيعة العلاقة الحالية القائمة بين أطراف المنظومة الرأسمالية الحاكمة والمؤسسة للعولمة؛ بقوله: "إنه إذا كان يجب القضاء على الاستغلال والاغتراب الذي يتعرض له النشاط الإنتاجى، فلأنهما يؤديان إلى إبطال قيمة العمل والإنسان العامل. إن قيمة العمل هي التى أخذت في الأفول. وفى فرنسا أفضى تحقيق حديث إلى أن نصف الشباب الفرنسى، ممن يمثلون جميع فئات المجتمع، لا يبصر في العمل إلا غاية واحدة هي ضمان البقاء. إنه ينفى عنه كل قيمة خلقية (إنه شئ حسن أن نعمل) وكل قيمة مثالية للذات (إننى أحقق ذاتى في العمل) وبمعنى أخر، فقدت فكرة العمل وستفقد جزءاً من قوة تحفيزها... والنظام الرأسمالى يدمر قيمة كانت تبدو أساسية له. والحقيقة أن الرأسمالية ليست بحاجة إلى أن يثمن العمل أو يقوم ... وإنما يكفيها أن العمل موجود"[٩]. وينظر "ليوتار" - ربما مستمداً من (روسو) فكرته الأولى عن الملكية حين أعلن "أن أول شخص وضع سياجاً حول قطعة من الأرض وقال هذه ملكى أسس لبداية الملكية الذاتية"[١٠] - إلى صراعات الرأسمالية قائلاً: "إنها صراعات مصاحبة لعميلة تعدى الرأسمالية على المجتمعات المدنية التقليدية ... هذه الصراعات دامت أكثر من قرن من التاريخ الاجتماعى، والسياسى، والأيديولوجى ... كما أن مصير هذا الصراع قد تحدد: ففى البلدان ذات الإدارة الليبرالية المتقدمة تحولت الصراعات وأدواتها إلى منظمات للنظام؛ وفى البلدان الشيوعية عاد النموذج ذو الصبغة الكلية وتأثيرات الشمولية تحت اسم الماركسية ذاتها، وحرمت الصراعات موضوع البحث ببساطة من الحق فى الوجود"[١١].

وإذا حاولنا النظر إلى الرأسمالية التى تمثل الدعامة الأساسية للعولمة من منظور أنثربولوجى، سنجد أن الرأسمالية نظام يقوم على التراكم اللانهائى للرأسمالى. وهى بالتالى؛ نظام يتطلب الامتلاك الأقصى لفائض القيمة. "فثمة طريقتان للرفع من امتلاك فائض القيمة: الأولى وهى أن العمال يبذلون جهداً كبيراً وبفعالية أكبر، وبالتالى يخلقون خارجاً أكبر بنفس القدر من الدخول (غير وقت العمل البشرى). والثانية هي إرجاع قليل من القيمة التى أنتجت إلى منتجيها المباشرين. وباختصار فالرأسمالية، بالتعريف، "تستلزم الضغط على كل المنتجين المباشرين لكى يعملوا أكثر ويتقاضوا أقل"[١٢]. ويبدو أن للعولمة، ضغوطاً لخفض أجور العمال مما يعكس الاستغلال الرأسمالى؛ ولنأخذ على سبيل المثال شركة (Nike)[١٣] للأحذية الرياضية الباهظة الثمن، "هذه الأحذية يصل ثمنها فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٥٠ دولاراً يقوم بإنتاجها فى إندونسيا حوالى مائة وعشرين ألف عامل وعاملة يعملون بأجر يقل عن ثلاثة دولارات فى اليوم، ومع أن هذا الأجر لا يسد الرمق إلا بالكاد فى إندونسيا إلا أنه يساوى الحد الأدنى المقرر قانوناً. كما أنه الأجر الذى يحصل عليه ما يزيد على نصف قوة عمل البلد البالغ تعدادها ثمانين مليون عاملا"[١٤]. ومن أجل تكريس الاستغلال الرأسمالى والهيمنة؛ اهتم الطرف الأقوى فى العولمة "بالإبقاء على الجنوب منطقة العمل الرخيص"[١٥].

والحق، إن هذا الاستغلال الرأسمالى لا يوجد فقط فى الدول الفقيرة؛ بل يوجد أيضاً فى الدول الغنية عن طريق التمييز فى الأجر بين الذكر والأنثى؛ فالنساء فى الولايات المتحدة؛ على سبيل المثال، "والتى تشكل خمسى القوة العاملة؛ يعادل متوسط أجورهن ثلاثة أخماس متوسط

---

[9] Lyotard, J. F.; Expedient dans la decadence in “Rudiments paiens“. Collection 10/ 18 union general d’ Editions, Paris , 1977, PP.132-133.

[١٠] روسو، جاك جان، العقد الاجتماعى؛ ترجمة: حلمى مراد، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٩١، ص١.

[١١] ليوتار، جان فرانسوا، الوضع ما بعد الحداثى: تقرير عن المعرفة؛ ترجمة أحمد حسان، تصدير فريدريك جيمسون٠- ط١ ٠- القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص٣٥.

[١٢] فالرشتاين، عمانويل، الثقافة كساحة للصراع الإيديولوجي في النظام الدولي الحديث؛ ترجمة: الذهبي مشروحي، مجلة فكر ونقد، أفاق تراثية، العدد٥٧، هذا المقال نشر أيضا في المجلة اليابانية هيتوتسباشي للدراسات الاجتماعية، المجلد ١، ١٩٨٩. http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n57_09.htm

[١٣] من الجير بالذكر، إن الشركات نقلت مصانعها إلى مناطق الأجور المنخفضة مما دمر اقتصاديات مناطق كانت فيها نقابات العمال وسبل حماية العامل قوية. (فرويل، فولكر، التقسم العالمى الجديد فى القتصاد العالمى ١٩٨٠؛ بحث ضمن كتاب: روبيرتس، تيمونز ج.، وهايت، إيمى، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغير الاجتماعى؛ ترجمة: سمر الشيشكلى، مراجعة: محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٣١٠) ، ج٢، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، ٢٠٠٤، ص١١٥).

[١٤] مارتين، هانز بيتر وشومان، هارالد، مرجع سابق، ص٢٣١.

[١٥] جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية؛ ترجمة: عاطف أحمد، وإبراهيم فتحى، ومحمود ماجد؛ إشراف ومراجعة: رؤوف عباس، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص٥٩٣.

أجور الذكور"[١٦]؛ فهل بوسع النظام الرأسمالى أن يخلق علاقة سوية قائمة على الحقوق بين المالكين والعمال؟

يقول "فالرشتاين" "إن النظام الرأسمالى نظام استقطابى سواء فى نموذج المكافأة أو في الدرجة التي يصبح فيها الأشخاص مجبرين باطراد على لعب أدوار اجتماعية على طرفى نقيض. ثم إنه، مع ذلك، نظام توسعى أيضاً، ومن ثم "فهو نظام اتخذت فيه كل المعالم المطلقة شكل امتداد خطى صاعد فى الزمن: مادام الاقتصاد الرأسمالى العالمى تميز دائماً بنشاط إنتاجى، منذ البداية، وأنتج الكثير من القيم بل والكثير من السكان والاختراعات الكثيرة. وبالتالى تميز بالكثير من مظاهر الثراء الفاحشة"[١٧]. وإذا كان البعض يرى أن العالم أصبح سوقاً واحدة، وأن التجارة العالمية تبدو وكأنها فى نمو مطرد يستفيد منه الجميع؛ فالواقع أن ثمة حقائق مفجعة وتجافى كل هذه الادعاءات. ولعل من أوضح هذه الحقائق "أن ٢٠% من العاملين ستكفى فى القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولى؛ ومن ثم لن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من هذا"[١٨].

إذن؛ لم تؤد التشابكات العالمية أو العولمة إلى خفض الأجور فحسب؛ بل أدت أيضاً إلى ضياع حقوق الأفراد فى العمل وبالتالي صاروا لا يسمعون سوى نغمة واجب التضحية بلا انقطاع، ولنأخذ الشعار العولمى فى مجال صناعات السيارات مثلاً لذلك، الذى فحواه: "سيارات أكثر وعمل بشرى أقل"[١٩]، وعلى ذلك "ضاعت فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥ ما يزيد عن ثلاثمائة ألف فرصة عمل، وإن كان عدد السيارات المنتجة سنوياً قد ظل ثابتاً فى الفترة الزمنية ذاتها"[٢٠]. وبالطبع، إن عدد العاطلين عن العمل أو غير المستخدمين أكبر فى البلاد النامية؛ إذ يشكلون جمهوراً هائلاً من الناس الذين إما أنهم لا يعملون على الإطلاق، وإما أنهم مندمجون جزئياً فى عمل إنتاجى ضمن ما يدعى بالقطاع الخاص، وهذا الاحتياطى من قوة العمل الكامنة يعادل مئات الملايين من العمال[٢١]. وكان طبيعياً أن تؤثر العولمة على وطننا الحبيب؛ إذ إرتفع معدل البطالة لمستويات نوعية جديدة وفقاً للبيانات الرسمية من ٩% عام ٢٠١٠ إلى ١٢% عام ٢٠١١، إلى ١٢.٧% عام ٢٠١٢، إلى ١٣.٢ عام ٢٠١٣، واستمر ذلك المعدل يدور عند هذا المستوى فى عام ٢٠١٤، ووفقاً لتلك البيانات فإن هذا المعدل يعنى وجود نحو ٣.٧ مليون عاطل لا يمكنهم كسب عيشهم بكرامة"[٢٢]. ولهذا يرى أحد الباحثين وهو "دينيس سميث" "إنه لكى نفهم العولمة لابد وأن ننظر فيما وراء السوق...، وأن نأخذ فى الاعتبار أن العولمة أدت إلى تشريد البشر أو إقصائهم على نحو يولد فيهم الإحساس بالاستباحة والسخط"[٢٣]؛ فلقد أصبحوا أدوات دون حقوق؛ أدوات يمكن دفعها إلى حافة الهاوية فى كل وقت[٢٤].

وإذا كان البعض يرى أن فحوى العولمة هو "غير المالكين مقصيون.. أدمجوهم! والأقليات[٢٥] مقصية.. ادمجوها!... ساووا بين الكل. والطبقة السائدة تملك أكثر مما يملك الآخرون. فلتسو الطبقات ببعضها! لكن إذا ما تساوينا سائداً ومسوداً؛ فلماذا لا تتساوى الأقليات مع الأغلبيات؟ فالتساوى يعنى فى الممارسة إخضاع الضعيف لنموذج القوى"[٢٦]؛ بل وإذلال الضعيف. ومن ثم فمنطق السوق "مولد قوى للامساواة والإذلال والاستباحة، والإذلال يعنى الإرغام على المرور بتجربة الإقصاء، ويعنى الحرمان من الاعتراف وكذلك من الأمن والحرية

---

[١٦] جانفرى، آلان دى، وجارامون، كارلوس، ديناميات الفقر الريفى فى أمريكا اللاتينية ١٩٧٧، بحث ضمن كتاب: روبيرتس، تيمونز ج.، وهايت، إيمى، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغير الاجتماعى؛ مرجع سابق، ص١٤.

[١٧] فالرشتاين، عمانويل، مرجع سابق.

[١٨] مارتين، هانز بيتر وشومان، هارالد، مرجع سابق، ص٢٣.

[١٩] المرجع السابق، ص٢٠٢.

[٢٠] نفسه.

[٢١] فرويل، فولكر، التقسم العالمى الجديد فى القتصاد العالمى ١٩٨٠؛ بحث ضمن كتاب: روبيرتس، تيمونز ج.، وهايت، إيمى، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٢٢] مجدى صبحى (محرر)، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٤، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٤، ص٢٤.

[٢٣] سميث، دينيس، الأجندة الخفية للعولمة؛ ترجمة: على أمين على؛ المشروع القومى للترجمة؛ العدد (١٦٧٢)، القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١١، ص٢٢

[٢٤] مارتين، هانز بيتر وشومان، هارالد، مرجع سابق، ص٢٠٢.

[٢٥] عند ذكر لفظ الأقلية؛ تتوارد جملة أحكام مسبقة أهمها مفهوم الأضعف أو القاصر ... والأقلية هى حالة استهداف جماعة ما من الناس بقصد معاملتها معاملة غير متساوية على حد قول الدكتور محمد السيد سعيد (هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٩٤ – ١٩٥).

[٢٦] فالرشتاين، عمانويل، مرجع سابق

والقدرة على التصرف بمحض الإرادة التى اعتادها المرء أو يعتقد فى أحقيته بها"[٢٧]. وفى هذا السياق تصبح اللامساواة مقبولة: "فاللامساواة مقبولة فى مجتمع تقليدى كجزء من النمط الطبيعى للحياة... فالنمو الاقتصادى يزيد من اللامساواة الاقتصادية"[٢٨].

وفى ظل اللامساواة؛ بل وفى ظل "نظام اقتصادى عالمى، مقسوم إلى دول غنية وأخرى فقيرة، وفى غياب أى ناظم ملزم"[٢٩]؛ رفضت بعض الدول الغنية وضع الظروف الاجتماعية فى الاعتبار عند تطبيق اتفاقية "الجات" التى تعد حجر الأساس للعولمة؛ "ففى سياق المباحثات الختامية حول إنشاء المنظمة العالمية للتجارة نادى البعض بضرورة إدراج بند خاص بالظروف الاجتماعية للعمل وبحماية البيئة فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبناء على هذا البند كان المفروض أن يكون فى الإمكان تقديم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية ضد الدول التى يثبت عليها أن صادراتها تنتج فى ظل شروط تخل بالمعايير الدنيا المقررة من قبل منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة ... لكن سرعان ما جرى الاعتراض على هذا المسعى ليس من قبل الدول المعنية فحسب؛ بل من قبل دول أخرى ... وتصدرت قائمة الحكومات المعترضة الحكومتان الألمانية والبريطانية على وجه الخصوص اللتان "تؤمنان بحرية التجارة إيمان الأطفال بالخرافات والأساطير"[٣٠]. ومن الغريب أن دول المركز أو الدول الغربية هى صاحبة الاعتراض على مراعاة الظروف الاجتماعية عند تطبيق اتفاقية الجات، وهى التى ما فتأت تتشدق بالاهتمام بالحقوق الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، إن "أول مظاهر العولمة هو تركيز النشاط الاقتصادى على الصعيد العالمى فى يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالى تهميش الباقى أو إقصاءه بالمرة"[٣١]؛ أى تهميش الدول فى المجال الاقتصادى، وتنامى دور الشركات متعددة الجنسيات. ولعل هذا يتضح بوضوح من إزدياد عدد الشركات متعددة الجنسيات وامتلاك الدول الكبرى للقاسم الأعظم من الشركات العالمية؛ إذ "أن بضع دول هى أمريكا واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا تمتلك فيما بينها ١٧٢ شركة من إجمالى ٢٠٠ شركة من أكبر الشركات العالمية هذه الشركات العملاقة هى التى تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمى، وهى ماضية فى إحكام سيطرتها عليه"[٣٢]. ولهذا السبب "يحاول منذ القدم أرباب المشروعات والمساهمون الإعلاء من حقوق أصحاب رأس المال"[٣٣]؛ واستفادتهم من تدنى الأجور فى الدول النامية. وإضافة إلى تلك السيطرة والإعلاء من حقوق أصحاب تلك الشركات؛ فإنه غالباً ما يتم ارتكاب ممارسات لا أخلاقية تمس بحقوق الإنسان المتعلقة بالحياة والحرية والعدل والمساواة واختيار العمل، بحق العاملين في هذه الشركات؛ "فقد قامت أحد شركات الألبان باستغلال العمال في مزارع الكاكاو في ساحل العاج، من حيث ساعات العمل الطويلة والظروف السيئة وباعتهم كالعبيد"[٣٤].

ولم تكتف باستغلال البالغين فقط، ولكنها أجبرت الأطفال على العمل فى ظروف خطرة؛ فبالرغم من أن "ما من حضارة إنسانية إلا وأكدت على واجب البالغين تجاه الأطفال إنطلاقاً من أن العلاقة بين الطفل والبالغ علاقة استمرار للذات والجنس والحياة"[٣٥]، وبالرغم من أن هناك قفزة نوعية فى المفاهيم والتزاماً بالمستقبل؛ تلك القفزة خاصة باتفاقية حقوق الطفل؛ التى تلزم جميع الدول الأطرف "بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني،

---

[٢٧] سميث، دينيس، امرجع سابق، ص٢٩.

[٢٨] هنتنجتون، صامويل، التغير إلى التغير، ضمن أبحاث كتاب من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغير الاجتماعى، روبيرتس، تيمونز، وهايت، إيمى؛ مرجع سابق، ص٢٤٠.

[٢٩] هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان (موسوعة عامة مختصرة)، مرجع سابق، ص١٩٢.

[٣٠] مارتين، هانز بيتر وشومان، هارالد، مرجع سابق، ص٢٦٨.

[٣١] أفهيلد، هورست، اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعى إلى المجتمع المنقسم على نفسه؛ ترجمة: عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣٣٥، الكويت: المركز الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧، ص١٤٠.

[٣٢] محمد عابد الجابرى، قضايا الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص١٤٠.

[٣٣] مارتين، هانز بيتر وشومان، هارالد، مرجع سابق، ص٣٣٤.

[٣٤] أحمد عبد العزيز و جاسم زكريا وفراس عبد الجليل الطحان، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية؛ بحث فى: مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٥، السنة ٢٠١٠، العراق: الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص١٢٩ – ١٣٠.

[٣٥] هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان (موسوعة عامة مختصرة)، مرجع سابق، ص٢٠٨.

أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي"[٣٦]؛ فإنه يوجد العديد من الدراسات منها دراسة باليونيسيف تكشفت على نحو دقيق أنه حدث "تشغيل واستغلال لحوالى ٢٠٠ ألف طفل في مزارع الكاكاو؛ تم شحنهم من بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو إلى ساحل العاج؛ وأجبرتهم الشركات على العمل تحت ظروف خطرة"[٣٧].

وبالطبع إن ما يدفع هؤلاء الأطفال للعمل ضمن تلك الظروف القاسية؛ يأتى نتيجة مشكلة الجوع والفقر المدقع فى الدول النامية، وإن كان هناك أطفال يقعون ضحايا لهذه السياسات الاقتصادية يوجدون بأعداد كبيرة فى البلدان المتقدمة أيضاً ويعيشون على هامش حياتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه "يبقى أن تسعين بالمائة من أطفال العالم يعيشون فى البلدان النامية؛ حيث يعيش مليار و ٣٠٠ مليون نسمة بدولار واحد فى اليوم، و ٣ مليارات بدولارين اثنين"[٣٨].

وعلى أية حال، من الحقائق المفزعة فى ظل أطروحة العولمة، أن البيانات الإحصائية لا تدعم النظرية الزاعمة بأن تحرير التجارة يؤدى حتماً إلى نمو مجمل اقتصاديات العالم، إذ أن: "ربع السكان فى العالم الثالث يعيشون تحت خط الفقر، وأن ٣٠ ألف شخص يموتون يومياً بسبب المياه الملوثة والظروف الصحية السيئة، وأن متوسط العمر فى تلك البلاد يقل عشرين عاماً عما هو عليه فى الولايات المتحدة"[٣٩]. وفى مقابل ذلك، ومع إزدياد نمو العولمة "يزداد تركز الثروة (فى دول المركز)، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له. فهناك قرابة ٣٥٨ ملياردير اً من دول العالم تستحوذ على ٨٥% من الناتج العالمى الإجمالى، وعلى ٨٤% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥% من مجموع المدخرات العالمية[٤٠]. ويبدو أن العولمة كما قال البعض هى "السترة الذهبية المخططة"[٤١]. وبناء على ذلك؛ فإن العولمة تهدف إلى تعميق الفوارق وإفشاء الفقر الذى هو نتيجة حتمية لتعميق التفاوت بين البشر؛ ويتماشى ذلك مع القول التاريخى المأثور عن "جورج كينان" بأن "الوظيفة الحقيقية للولايات المتحدة هى الإبقاء على التفاوت الاقتصادى بينها وبين بقية العالم، والتوقف عن التفكير حول حقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة...، فلقد وضع فى بريتون وودز خطة عمل لعولمة الفقر واستخدام الديون كسلاح"[٤٢].

ومن هنا لوحظ وجود ممارسات للأمم المتحدة والدول الأقوى فى تناقض واضح مع مبدأ الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، والذى يعتبر ألف باء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ كمثل الحصار الذى مارسته الولايات المتحدة على كوبا، والأمم المتحدة على العراق وصربيا والطوق الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى[٤٣]، ويبدو أنه من الضرورى التذكير بالمادة (٢/١) للعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية التى تنص: "لا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة"[٤٤]، وربما يكون استخدام لفظ "لا يجوز" هو تصريح المرور للمخالفة.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت الدول الأقوى بشركاتها المتعددة الجنسيات أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادى؛ لإحداث تغيرات جوهرية فى طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة؛ إلا أن برامج التقويم الهيكلى؛ "قامت على أساس الخصخصة، والاستدانة، وتدمير الخدمات العامة، وقد أدت إلى المزيد من الإفقار، وكان لها الأثر السيئ على نسبة ضخمة من سكان العالم... ويتساءل (ميخائيل ماكنلى): إذا كان مئة مليون شخص قد قتلوا خلال الحروب الرسمية التى شهدها القرن العشرون؛ فلماذا

---

[٣٦] أنظر: اتفاقية حقوق الطفل، التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع فى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٨٩، المادة رقم (٣٢).
[٣٧] أحمد عبد العزيز و جاسم زكريا وفراس عبد الجليل الطحان، مرجع سابق، ص١٢٩ – ١٣٠.
[٣٨] هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان (موسوعة عامة مختصرة)، مرجع سابق، ص٢١٠.
[٣٩] هادى المدرسى، لئلاَ يكون صدام حضارات: الطريق الثالث بين الإسلام والغرب٠- ط١ ٠- بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦، ص١٥٠.
[٤٠] زيد بن محمد الرمانى، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار٠- ط١ ٠- الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣، ص٧.
[٤١] برستوفتز، كلايد، الدول المارقة: الدفع الأحادى فى السياسة الخارجية الأمريكية؛ تعريب: فاضل جتكر، بيروت: الحوار الثقافى، ٢٠٠٣، ص٣٦٢.
[٤٢] بيلجر، جون، حكام العالم الجدد؛ ترجمة: إسماعيل دود؛ مكتبة الأسرة، سلسلة الفكر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص١٨٢- ١٨٣.
[٤٣] هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان (موسوعة عامة مختصرة)، مرجع سابق، ص١٩٣.
[٤٤] العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الذى اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة المؤخ فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦.

يكون لهم فضل التمييز عن الحصيلة السنوية لوفيات الأطفال الناجمة عن برامج التقويم الهيكلى؟"[٤٥]، الذى هو أثر من آثار العولمة. والواقع، لقد أثبتت التجارب أن إغفال البعد الاجتماعى فى تلك البرامج (التكييف الهيكلى)، قد دفع بأفراد تلك الدول إلى الانفجار واليأس، (وهذا ما) شهدته أندونيسيا مؤخراً وشهدته من قبلها دول أخرى فى العالم الثالث[٤٦].

ومن هنا لنا أن نتساءل: نحن الآن فى عام ٢٠١٦؛ فمن يستطيع "مطالبة الدول الغنية باحترام إلتزاماتها، وحكومات الدول الفقيرة؛ برفض برامج التقويم الهيكلى التى فرضت من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مع ما يترتب عليها من تحجيم للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الفقر والجهل والمرض والبطالة والتمزق الاجتماعى؟"[٤٧]

ومن كل ما سبق يمكن أن نحدد النتائج المترتبة على النظام الاقتصادى القائم على العولمة؟ (١) انتقال سلطة اتخاذ القرار من يد المجتمعات والدول إلى يد مؤسسات عالمية، وانتقال الحقوق من يد الشعوب إلى يد الشركات الضخمة. (٢) نقل ملكية موارد الشعوب الى امتيازات احتكارية تملكها الشركات الضخمة. (٣) السيطرة واحتكار ما بقى من موارد طبيعية كانت مشاعاً للبشر من قبل مثل التنوع البيولوجى والماء، ونظم الاقتصاد المحلية التى يعتمد الناس عليها فى توفير سبل معيشتهم وتأمين أرزاقهم؛ أى انتشار الظلم وعدم القابلية للاستدامة. (٤) التقليل من قيمة العمل التنظيمى والصناعة المحمية على أنها ملاجئ حماية مستأجرة، معادية للكفاءة الاقتصادية[٤٨]. (٥) تحرير السوق مع خصخصة شديدة لأرصدة المعاشات الحكومية للتقاعد[٤٩]. (٦) دعم الاستثمارات الأجنبية كضرورة من أجل تنمية مزعومة ومطعون فى صلاحيتها بشكل شامل.

وإذا كان هذا هو حال الحقوق الاقتصادية فى ظل العولمة؛ فماذا عن الحقوق الثقافية؟

(ثانياً): العولمة والحقوق الثقافية:

إن مخاطر العولمة على الحقوق الثقافية إنما هى مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطنى والإرادة الوطنية والثقافة الوطنية؛ إذ تعنى العولمة مزيداً من التبعية[٥٠]، ورغم ذلك فإن الحقوق الثقافية تحظى بأقل قدر من الفهم والتبلور من بين جميع الحقوق التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وربما يرجع هذا التناقض؛ لأن الاهتمام لم يوجه إلى الحقوق الثقافية إجمالاً إلا منذ فترة قصيرة، كما يرجع إلى تعقد هذا المجال، وتداخله مع مفاهيم وقيم أخرى.

فى الواقع، إن لظاهرة العولمة تأثير عميق على القيم الثقافية؛ فبينما كان لبعض جوانب العولمة؛ مثل تزايد فرص الحصول على المعلومات، آثار تحررية، فإن نمط التنمية المادي الموجه إلى الاستهلاك الذي تعززه العولمة أدى إلى تآكل منهجي في مفاهيم العدالة، حيث فقدت المجتمعات المحلية الصغيرة وجماعات السكان الأصليين قدراً كبيراً من معارفهم وثرواتهم التقليدية تحت هجمة الثقافة المادية والأولويات التنموية غير المتوازنة التي تعتمدها الحكومات في شتى أنحاء العالم[٥١]؛ فكما أدت العولمة إلى آثار ضارة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كان لها نفس الأثر على الحقوق الثقافية للأفراد، وخصوصاً الغالبية العظمى من فقراء العالم.

والعولمة الثقافية تعنى إشاعة قيم ومبادئ ومعايير ثقافية واحدة وإحلالها محل الثقافات الأخرى، مما يعنى تلاشى القيم والثقافات القومية وإحلال القيم الثقافية للبلاد الأكثر تقدماً محلها،

---

[٤٥] بيلجر، جون، مرجع سابق، ص١٨٤- ١٨٥.

[٤٦] محمد فهيم يوسف، حقوق الإنسان فى ضوء التجليات السياسية للعولمة: عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربى لحقوق الإنسان؟ (ص ص ٢٢٣ : ٢٣٢)؛ بحث ضمن كتاب: برهان غليون... (وآخرون)، حقوق الإنسان العربى؛ سلسلة كتب المستقبل العربى؛ العدد (١٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص٢٣١- ٢٣٢.

[٤٧] هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان (موسوعة عامة مختصرة)، مرجع سابق، ص١٩٢.

[٤٨] بورتس، أليخاندرو؛ الليبرالية الجديدة وعلم اجتماع التنمية؛ بحث ضمن كتاب: روبيرتس، تيمونز ج.، وهايت، إيمى، مرجع سابق، ص٢٦٣.

[٤٩] نفسه.

[٥٠] حسن حنفى، وصادق جلال العظم، مرجع سابق، ص٥١.

[51] Univesity of Minnesota, Cultural Rights, Unit (17), P. 336. http://www1.umn.edu/humanrts/arab/M17.pdf

وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛ ومن هنا تأتي أهمية الحقوق الثقافية بالنسبة لقضية العولمة.

ومن الجدير بالذكر، إن الحقوق الثقافية أحد حقوق الإنسان الأساسية؛... وقد اعترف بهذه الحقوق فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وغيرها؛ فلقد جاء فى إعلان اليونسكو العالمي للتنوع الثقافي فى مادته الخامسة "أن الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان"[٥٢].

وبشكل عام، تقوم المنظومة الحالية للحقوق الثقافية فى المواثيق الدولية، على بعض المبادئ منها: "المساواة فى الحقوق بين الأمم كبيرها وصغيرها"، وعلى "حق الأشخاص فى التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم واتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم"، وأيضاً تقوم تلك المواثيق على "كرامة كل ثقافة باعتبارها التعبير الاجتماعى والتاريخى الأسمى عن التطور الروحى للبشر وواجب المحافظة على الثقافة وخدمتها ورعايتها بكل الوسائل المتاحة"[٥٣].

وإذا كانت المواثيق الدولية تقر وتؤكد على الحقوق الثقافية الجماعية؛ من خلال عدة مبادئ أولها المساواة بين الثقافات ورفض فكرة التفوق والهيمنة الثقافية، ومكافحة التمييز الثقافى بين كافة الشعوب، وهذا ما يمنح الإنسان حالة من الإطمئنان الداخلى؛ بسبب هذا الإقرار المبدئى؛ إلا أن الثقافة "جزء من مجموعة معطيات أساسية فى الوجود البشرى، وهى تتفاعل وتتأثر، وأحياناً تخضع لعوامل كثيرة تجعل منها الضحية الموضوعية لعدم التكافؤ"[٥٤].

إن عدم التكافؤ أو التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية، والقدرات التكنولوجية، والمعلوماتية التي ارتبطت ببعض الحضارات يثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية[٥٥] أى للهوية لثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات. كما أن مشكلة العولمة الثقافية باعتبارها وسيلة الهيمنة الجديدة[٥٦]؛ خاصة فى دول العالم الثالث، "تكاد تكون في اتجاه واحد نتيجة الإمكانيات الهائلة لدولة المركز والدول الصناعية الكبرى في هذا المجال، والتي جعلت دول العالم الثالث في وضع المتلقي دائماً؛ فقد ذكرت احصائيات منظمة اليونسكو أن شبكات التلفزيون العربية، تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (كما في سوريا ومصر) ونصف هذا الإجمالي (كما في تونس والجزائر)، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على ذلك؛ حيث تصل النسبة إلى ٥٨ % من إجمالي البث، و ٩٦% من مجموع البرامج الثقافية[٥٧].

ويبدو أن مفهوم الهوية الثقافية هو مفهوم متشعب برز محركاً للتحرر[٥٨]، والحروب الدولية، ولقد أكد "صمويل هنتنجتون" فى كتاب "صدام الحضارات" إلى أن العالم يتوجه نحو حرب حضارية من أجل الهوية الثقافية؛ إذ يقول: "فى عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت الأعلام تدخل فى الحساب وتوضع فى الاعتبار وكذلك رموز الهوية الأخرى مثل الصليب والهلال حتى غطاء الرأس لأن الثقافة لها أهميتها، ولأن الهوية الثقافية هى الأكثر أهمية بالنسبة لمعظم الناس...؛ فالناس يكتشفون هويات جديدة ولكنهم فى أحوال كثيرة يكتشفون هويات قديمة، ويسيرون تحت أعلام جديدة ولكنهم فى أحوال كثيرة يسيرون تحت أعلام قديمة تؤدى إلى حروب مع أعداء جدد ولكن فى أحوال كثيرة مع أعداء قدامى"[٥٩]. ويبدو أن هنتنجتون يحاول أن يجعل العالم دوائر حضارية ... متصارعة[٦٠].

---

[٥٢] أنظر: إعلان اليونسكو العالمي للتنوع الثقافي المادة (٥)، ٢٠٠١.

[٥٣] هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان (موسوعة عامة مختصرة)، مرجع سابق، ص٢٠١.

[٥٤] المرجع السابق، ص٢٠٢.

[٥٥] الخصوصية هى بداهة الأسم الآخر للهوية الثقافية، تفترض هذه الهوية الثقافية وجود جملة من المعطيايت من أهمها وجود مجموعة بشرية ذات تجربة مشتركة، ملتصقة بأرض معينة ومتلاحمة من القيم والتقاليد، تشكل اللغة و/ أو الدين عمودها الفقرى. ومن هذا المنظور يمكن أن نتحدث عن الخصوصية العربية الإسلامية والخصوصية الصينية أو الخصوصية الغربية.

[٥٦] من الجدير بالذكر أنه مع انتهاء الحرب الباردة نعيش اليوم فى مواجهة بين العالمية والعولمة؛ العالمية باعتبارها الانفتاح على الآخر مع الاحتفاظ بالاختلاف الأيديولوجي. والعولمة باعتبارها وسيلة الهيمنة الجديدة.

[٥٧] محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة : رؤية عربية، مجلة "منبر ابن رشد للفكر الحر"، برلين: صيف ٢٠٠١. http://www.ibn-rushd.org/arabic/M_Fayek-arab.htm

[٥٨] هيثم مناع، أبحاث نقدية فى حقوق الإنسان، باريس: أوراب – الأهالى - اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥، ص٩.

[٥٩] هنتنجتون، صامويل، صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمى؛ ترجمة: طلعت الشايب؛ تقديم: صلاح قنصوة، القاهرة: دار سطور للنشر، ١٩٩٨، ص٢٢٠.

[٦٠] حسن حنفى، وصادق جلال العظم، مرجع السابق، ص٢٨٦.

فى الواقع، إذا كانت العولمة تتعلق أو تمس اقتصاديات الدول بشكل مباشر وتؤثر على مستوى معيشة الفرد بشكل ما؛ فإن الهوية تؤثر على البناء الأساسى للمجتمع وتؤثر فيه على نحو فردى بمعنى أن الهوية هنا تؤثر على مستويين هما مستوى الهوية الشخصية أى هوية الفرد، وهوية الدولة ومن ثم يكون الأمر متعلقاً بالخاص والعام فى كل من الهوية والعولمة.

ويحدد معجم روبير الفرنسى الهوية باعتبارها الخاصية الثابتة للذات، ويتضمن هذا التحديد معنيين يعمل على توضيحهما معجم المفاهيم الفلسفية على الشكل التالي: إنها خاصية ما هو متماثل، سواء تعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التى يقيمها فرد ما مع ذاته أم من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها، ومن ثم تصبح الهوية الثقافية هي الفعل الذى يجعل من واقع ما مساوياً أو شبيها بواقع آخر من خلال الاشتراك في الجوهر، أما أنثروبولوجياً فيحضر المفهوم كعلامة غير منفصلة عن مسلسل الفردنة، أي كشكل من أشكال التمايز بين الطبقات نفسها، فمن أجل إعطاء هوية لفرد ما أو لمجموعة من الأفراد، يبدو لزاماً التمييز بين ما ليسوا هم، وبالمقابل ينبغي فهم الفرد في خصوصيته، كما يجب أخذ هويته التاريخية بعين الاعتبار[٦١].

ويمكن تعريف الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم بأنها "القدر الثابت، والجوهرى والمشترك من السمات والقسمات العامة التى تميز حضارة هذه الأمة عن غيره من الحضارات والتى تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعاً يتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى"[٦٢]. ويبدو أن مفهوم الهوية سواء أكان ثابتاً أم متحولاً، أساسى أم ثانوى، عنصر تقدم أم انكفاء على الذات، قد شكل إشكالية غير قابلة للتجاوز فى الوضع البشرى؛ إذ أن هناك تصوران للهوية الثقافية: التصور الثابت: الذى يرى أن الهوية الثقافية عبارة عن شئ اكتمل وانتهى وتحقق فى الماضى، فى فترة زمنية معينة، أو نموذج اجتماعى معين وأن الحاضر ما هو إلا محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه. والتصور التاريخى: الذى يرى أن الهوية الثقافية شئ يتم اكتسابه وتعديله باستمرار، وليس أبداً ماهية ثابتة، أى أن الهوية قابلة للتحول والتطور. وهناك من يرى أن الهوية تتحرك على ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد: "فالفرد داخل الجماعة الواحدة...، والجماعات داخل الأمة...، والأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى..."، بمعنى آخر أن هناك ثلاث مستويات فى الهوية لشعب من الشعوب "الهوية الفردية، والهوية (الجمعية)، والهوية الوطنية"[٦٣].

ومن هنا نستطيع القول، أن الهوية لأى شعب أو أمة هى حصيلة الدين واللغة والفكر والتاريخ والآداب والتراث والقيم والعادات والأخلاق والوجدان ومعايير العقل السليم، وغيرها من المقومات التى تتمايز بها الأمم والشعوب والمجتمعات، وليست كل هذه المكونات ثابتة؛ بل بعضها يتغير حسب المستجدات الإنسانية والحضارية. وعلى ذلك فإن محاولة تنميط سلوكيات البشر وثقافاتهم فى المجتمعات كافة وإخضاعهم لقيم وأنماط سلوك سائدة فى ثقافات معولمة، أمر يحمل إمكانية تفجير أزمة هوية ثقافية التى أصبحت من المسائل الرئيسية التى تواجه كثير من المجتمعات.

الواقع، إن قضية الهوية الثقافية واحدة من أكثر الموضوعات حساسية ودقة فى حقوق الإنسان؛ فنحن بصدد إحدى أكثر القضايا حساسية في نشأة المجتمعات واستمرارها، ولعل هذا ما يضع هذه القضية في عمق كثير من النزاعات المسلحة أو حتى السلمية في العالم في إفريقيا. وعلى ذلك أقر إعلان الجزائر (١٩٧٦) للمنظمات غير الحكومية؛ على سبيل المثال؛ الحق باحترام الهوية الثقافية مادة (٢) وعدم فرض ثقافة شعب مادة (١٥)[٦٤].

والحق، إن الاندفاعات نحو الهوية منتشرة أيضاً في مختلف بقاع المعمور شرقها وغربها؛

---

[٦١] عزيز مشواط، إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية، مأزق الإشكال وقلق المفهوم، جريدة المنعطف، عدد ٢٣٧٧، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥.

[٦٢] محمد عابد الجابرى، العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربى، السنة العشرون؛ عدد ٢٢٨، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص١٤.

[٦٣] محمد عابد الجابرى، العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات، المرجع السابق، ص١٥.

[٦٤] أنظر: إعلان الجزائر المادة (٢) والمادة (١٥)؛ عام ١٩٧٦.

فهى كظاهرة لا تستثنى الغرب، وفى هذا الإطار لسنا بحاجة للتذكير بالمفاوضات الشاقة التي جمعت فرنسا بالولايات المتحدة الأميركية على هامش معاهدة "الجات" التى تقضى بحرية مرور البضائع والأشخاص والمعلومات بين الدول بحرية؛ فقد كان زعماء فرنسا ومثقفوها متخوفين من مدى قدرة الهوية الفرنسية على الصمود في وجه الاختراق الثقافى الأجنبى، على الرغم من الخلفية الثقافية الفرنسية العريقة التي تجر وراءها فكر الأنوار وأبجديات الحداثة الغربية من إرهاصات الفكر الديكارتي إلى اهتمامات فلاسفة الاختلاف. كما أن كانتونات سويسرا وقوميتى بلجيكا وطائفتى أيرلندا ليست كلها أكثر من تعبير عن التشبث بالهوية في زمن العولمة.

ولعله من قبيل المفارقة الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، متزعمة أيديولوجياً العولمة في العالم، تعد من أكثر البلدان استشعاراً لهاجس الهوية، فقد سجل المفكر محمد عابد الجابري في زيارة له إليها في إطار ما يسمى بالحوار العربي الأمريكى أن برنامج الرحلة لم يكن يعطى الأولوية لإطلاع الزوار، وهم نخبة من ألمع المفكرين العرب، على تجليات الحضارة الأمريكية المعاصرة من قبيل علم التكنولوجيا والمعلومات وبرامج غزو الفضاء؛ بقدر ما انصرف إلى أشياء وأماكن لها ارتباط بالتراث والتاريخ[٦٥].

ومن أجل الحفاظ على الحقوق الثقافية، والهويات الثقافية المختلفة والخصوصيات فى زمن العولمة، قامت "اليونسكو"؛ بتبنى الحق فى الهوية الثقافية فى إعلان مكسيكو سيتى (١٩٨٢)؛ بشأن السياسات الثقافية؛ حيث ينص المبدأ الثاني منه على أن "تأكيد الهوية الثقافية ... يسهم في تحرير الشعوب. وأن أي شكل من أشكال السيطرة يمثل إنكاراً لهذه الهوية أو إخلالاً بها"[٦٦].

ومن جهة أخرى، فقد يتداخل مفهوم الهوية الثقافية مع مفاهيم أخرى؛ بحيث يتم التعبير عنها فى كثير من الأحيان بلغة الجنسية، "وليست الجنسية وضعية سياسية قانونية فحسب؛ فهى كذلك (كل) ما نعتقد أنها خصائصنا الاجتماعية المميزة، السمات التي نتقاسمها مع المواطنين المماثلين"[٦٧]، ومن شأن هذا التداخل أو التزاوج بين الهوية والجنسية أن يحيل إلى تزاوج غير واضح المعالم بين الروابط المحسوسة والخريطة السياسية والقانونية؛ بل والجغرافية للعالم، مما يضعنا أمام أحد أهم الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح على هامش علاقة العولمة بالهوية، وهذه العلاقة تتعلق بسؤال المكان، وهذا الأخير الذى ظل على امتداد عمر التركيبة السياسية التقليدية، ممثلة فى الدول الوطنية، مكاناً مغلقاً على مجموعة من الفاعلين الحاضرين في علاقات تقوم وجهاً لوجه قد أصبح مجالاً كونياً مفتوحاً لتفاعلات أبعد من نطاقه المحدد، يدخل فيها أفراد غير موجودين بالمكان، وأحداث لا تحدث في المكان ذاته[٦٨].

وبفهم العلاقة بين الهوية والجنسية والمكان على هذا النحو يكون التعايش بين العولمة والحدود السياسية أمراً محدوداً للغاية، ما دامت هذه الأخيرة تركز على الخصوصية، بينما تسعى العولمة إلى تجاوز هذه الخصوصية والانتقال إلى العمومية، ومن الواضح أن "الحدود مظهر من مظاهر السيادة، ومن أهم مقوماتها ومرتكزاتها، إنها تجسيد للسيادة على المكان، سواء أكان ملكاً خاصاً أم ملكاً جماعياً، أم أقيمت عليه دولة مستقلة تتمسك بحق سيادتها الكاملة ضمن حدوده المعترف بها دولياً، أما العولمة، فإنها تسعى إلى إلغاء السيادة على المكان أو إضعافها مستعينة بوسائلها وآلياتها من تخطي الحدود والقفز من فوقها والتعدي على خصوصيات المكان وسكانه، واختراقه، وغزو ثقافة شعبه وحضارته، وفرض ثقافة أخرى عليه، ما قد يضعف من انتمائه الوطني والقومي ويساهم في تفكيك عناصر هويته ومكوناتها، ليصبح شعباً بلا هوية تميزه عن غيره من الأمم و الشعوب"[٦٩].

---

[٦٥] محمد عابد الجابري، العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي، فكر ونقد، السنة الثالثة، عدد ٢٢، الرباط، أكتوبر ١٩٩٩.

[66] UNESCO, The Mexico City Declaration on Cultural Policies, adopted by the World Conference on Cultural Policies, Mexico City, 26 July-6 August 1982.

[٦٧] كرانغ، مايك، الجغرافيا الثقافية، أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية؛ ترجمة: سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣١٧، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٥، ص١٦.

[٦٨] أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، مجلة عالم الفكر، المجلد ٣٢، عدد ١، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، يوليو- سبتمبر ٢٠٠٣، (ص ٧ – ص٣٨)، ص١٠.

[٦٩] محمد علي الفرا، العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، المجلد٣٢، عدد ٤، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، إبريل - يوليو ٢٠٠٤، (ص٥٩ – ص٩٤)، ص٦٠-٦١.

إن العولمة، كما ندركها حالياً ونشهد آثارها، تعمل على تفريغ الهوية الجماعية من كل محتوى، وتدفع للتفتيت ليرتبط الإنسان بعالم اللاوطن واللاأمة، واللادولة، كما أنها تعمل على تكريس الثنائية[٧٠] وما تحمله فى طياتها من تناقض مفتعل، وحكم قيمى مسبق، وما يمكن أن تولده من تمزق في الهويات الثقافية الوطنية، ومنها بالطبع هويتنا العربية الإسلامية.

فى الواقع، إن ثمة إجماع من قبل المفكرين المعاصرين العرب على أن العولمة ليست سوى الثقافة الغربية التى تسعى إلى فرض قيمها واختياراتها ومرجعياتها، على سائر الثقافات الإنسانية الأخرى، من أجل إعادة تشكيلها؛ وهذا ما لاحظه "جورج لارين" فى كتابه "الإيديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث"؛ بقوله: "فى أكثر المصطلحات عمومية يمكن أن يقال إن (العولمة) مؤثرة فى الهويات الثقافية بطريقة مختلفة. ويجب دراسة هذه الهويات فى خصوصياتها التاريخية. فيمكن إثبات أنه فى الحداثة المتأخرة تفتيت للهوية القومية... (فالعولمة) عملية قيادة وسيطرة بواسطة انتشار النماذج الثقافية للبلد العالمى أو القطر الأقوى. وواحد من الصفات أو الصور الجديدة (للعولمة) هى أنها عملية يؤدى فيها تأثير الولايات المتحدة وصورها الثقافية دور السيادة والسيطرة"[٧١]؛ أو يمكن القول بعبارة أخرى، أن الحضارة الغربية التى غزت العالم تعاملت مع هويتها الخاصة مع ثقافتها القومية باعتبارها الثقافة الإنسانية ومن ثم تحولت أشكال تفسيرها لعالمها الخاص إلى صيغ قاصرة عند التعامل مع عوالم أخرى، وتحولت أشكال النضال الفكرى فيها إلى أيديولوجيات خارجها[٧٢].

وفى نفس السياق، يمكننا تتبع أثر العولمة على الحقوق الثقافية؛ من خلال العودة إلى الممثل الرئيسى، وهو التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة؛ التى هى نسج شبكة متزايدة التعقيد والترابط بين الأمم والثقافات، التى تتصاعد بسرعة لتبادل الأفكار والفنون والمعلومات والتقنيات، ومن ثم يكون خطرها المتزايد على الخصوصية. وإذا كان القانون هو "أنه بقدر ما يزداد إنعزال مجموعة بشرية ما، بقدر ما يقتصر التغيير على عبقريتها الذاتية، بقدر ما تترسخ وتتعمق شخصيتها وهويتها والعكس بالعكس"[٧٣]، وإذا كانت الثقافات تتميز بالخصوصية، وتحمل معالم الهوية المميزة للشخصية، وكل ثقافة تختلف عن الأخرى؛ إلا أن ذلك لا يعنى الانعزال والتقوقع والإنكفاء على الذات؛ لأن "كل تقدم فى أنماط الإنتاج، وأساليب العيش ووسائله لا يمكن أن يتم إلا بالتقاء وتقارب الثقافات"[٧٤]؛ ولكن يعنى أن تتلاقى الفضاءات - الذى توفره التكنولوجيا - لتتلاقى الخصوصيات، لكى تتبادل ما بينها من التجارب والتقنيات لتثرى بعضها البعض، ولا ينظر إليها على أنها سلعة وبضاعة، إن ما نعنيه هو الوصول إلى مستوى أعلى لاحترام خصوصية الآخر والابتعاد عن الهيمنة والسيطرة؛ إذ أنه من الملاحظ "أن التكنولوجيا تضع الشعوب والأمم فى مواجهة بعضها البعض؛ فتتداخل الفضاءات، ويصبح عامل التغيير أساساً خارجياً"[٧٥].

هنا تبدو التكنولوجيا قوة قاهرة لا مرد لحكمها تحمل فى طياتها الأيديولوجيا البارزة والضمنية للغرب[٧٦]، ولنلقى نظرة على وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة الغربية؛ كأداة للسيطرة على العقول كما يحدث على شبكة الإنترنت التى يستخدمها البعض لنشر ثقافات سلبية – ولا يمنع هذا من كونها تقوم بدور إيجابى فى نشر العلم والثقافة وإحداث التقارب بين الثقافات- تقوم بتخريب عقول الشباب؛ كما حدث مع عبدة الشيطان عام ١٩٩٦، ومن ثم تحيل هذه العقول إلى توابع تدور فى فلكها؛ بل عبيداً لما تقدمه له تلك الوسائل التكنولوجية، وذلك تحت شعار الموضة والانفتاح على الآخر ومواكبة تطورات العصر؛ وفى هذا الصدد يقول "هيدجر"

---

[٧٠] إن أحسن طريقة للتخلص من الثنائيات هو رفض التعامل معها كإشكالية قائمة، وتغيير مستوى السؤال، لننطلق من التناقض المزعوم لا للدخول فى متاهاته وإنما لاستعماله. يقول التوسر "أن الصراعات النظرية فى الفكر هى فى الواقع صراعات سياسية داخل المستوى النظرى". (منصف المرزوقى، حقوق الإنسان .. الرؤيا الجديدة؛ تقديم: بهى الدين حسن، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٦، ص٧٧ – ٧٨).

[٧١] لارين، جورج، الإيديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث؛ ترجمة: فريال حسن خليفة، ط١ - القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢، ص٢٥٨.

[٧٢] هيثم مناع، أبحاث نقدية فى حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٣.

[٧٣] منصف المرزوقى، مرجع سابق، ص٨١.

[٧٤] محمد علي الكردي، حوار الأنا والآخر في عصر العولمة، مجلة تحديات ثقافية، عدد ٨، القاهرة، ربيع ٢٠٠٢، ص٥٨.

[٧٥] منصف المرزوقى، مرجع سابق، ص٨١.

[٧٦] المرجع السابق، ص٨٤

موضحاً أثر التقنية في إحداث الغربة في الإنسان المعاصر "لكن ما يبعد إنسان الأزمنة الجديدة؛ خاصة عن بداية تاريخه هو الطفرة التي حدثت فى طريقة تأويل العالم. إن الوضعية الأساسية للأزمنة المعاصرة هى الوضعية التقنية"[٧٧]. أى أن الثمة التكنولوجية هى الغالبة على العالم، وهى وإن كانت شكلاً من أشكال الوجود؛ فإنها تبعده عن تاريخه الأصيل الذى يتحد فيه مع الوجود.

ومن الجدير بالذكر، إن معظم الكتابات والأبحاث ترجع العديد من المشكلات التى يعانى منها شباب اليوم إلى اضطراب النسق القيمى لديه؛ حيث يحدث الصراع بين ما تربى ونشأ عليه من قيم تدعو إلى التراحم والتواد والإيثار والصدق والأمانة والقناعة، وبين ما يراه ويسمعه يومياً - من خلال وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة - من أساليب وآراء تدعو إلى اعتناق القيم السلبية مثل الأثرة والمنفعة الشخصية وحب الذات والحصول على الحقوق دون أداء الواجبات.

إذن، تلعب ثورة الاتصالات الحديثة دوراً أساسياً فى إحداث التأثير الثقافى؛ فبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تطرح إيديولوجيا العولمة حدود أخرى غير مرئية تهيمن على الأذواق والفكر والسلوك؛ فمن خلالها تسعى الثقافة الغربية؛ بواسطة التدفق الإعلامى والمعلوماتى ومن خلال شبكة واسعة من القنوات الفضائية الغربية أو المدعومة أمريكياً[٧٨]، وشبكة المعلومات الدولية الإنترنت، إلى تذويب الثقافات الرافضة للتهميش والإقصاء ونشر؛ بل وفرض منظومة قيم مزعومة.

إن عناصر القوة والهيمنة اليوم قد اتسعت لتشمل قوة المعلومات والإنترنت بما تشتمل عليه من قنوات فضائية ضخمة ووكالات إخبارية ترصد كل شئ على أرض الغير، وصحف عابرة للقارات؛ فوسائل الهيمنة على الآخرين وفرض الرأى الغربى عليهم قد تتغير من عصر إلى عصر لكنها تصب دائماً فى تحقيق نفس الهدف "هدف وجود الرأى الواحد والثقافة ذات البعد الواحد والخبرات التى تصب فى معين واحد. إنه دائماً الغرب سواء قادته اليونان قديماً أم أوربا حديثاً أم أمريكا فى العصر الحالى[٧٩]؛ بحيث يمكن القول إن النظريات العالمية ومنها العولمة، لم تبحث الآخر من منظور الاحترام المتبادل واحترام عقيدة حقوق الإنسان؛ بل تبحث الآخر من منطلق الذات العقلية الأوروبية وتتجه إلى تطبيق نموذج عام يفترض حقيقته المطلقة الخاصة، ولهذا يرد كل الاختلافات الثقافية إلى وحدته الخاصة، ولكن تأكيد النظريات العالمية على تلك الحقيقة المطلقة يؤدى فى الحقيقة إلى اختزال خصوصية الآخر وإهمالها؛ فهى محاولة لسيطرة نموذج ثقافى على آخر.

ولكن لا يتأتى الدفاع عن الخصوصية والهوية الثقافية ضد مخاطر العولمة عن طريق الانغلاق على الذات ورفض الآخر، إنما يتأتى ذلك أولاً بإعادة بناء الموروث القديم المكون الرئيسي للثقافة الوطنية، بحيث تزال معوقاته وتستنفر عوامل تقدمه، وكلاً العنصرين موجود فى الثقافة، كما يتطلب الدفاع عن الهوية الثقافية كسر حدة الإنبهار بالغرب ومقاومة قوة جذبه، وذلك برده إلى حدوده الطبيعية، والقضاء على أسطورة الثقافة العالمية؛ إذ أن كل ثقافة مهما أدعت أنها عالمية تحت تأثير أجهزة الإعلام، فإنها نشأت فى بيئة محدودة وفى عصر تاريخى معين، ثم انتشرت خارج حدودها بفعل الهيمنة، وبفضل وسائل الاتصال. ويمكن التخفف من غلواء العولمة بحث الأنا على الإبداع والتفاعل مع ماضيها وحاضرها، بين ثقافتها وثقافات العصر، ولكن ليس قبل عودة الثقة للأنا بذاتها، والتحرر من الانبهار بالآخر كنقطة جذب لها وإطار مرجعى لثقافتها[٨٠].

(ثالثاً): العولمة والحقوق السياسية والمدنية:

---

[77] Heidegger, M.; Concepts fondamentaux, Paris: Gallimard, 1985. p. 31 - 33.

[٧٨] مما يدل على أن هذه القنوات مدعومة بشكل أو بأخر "إن تاريخ تغطية أحداث العالم الثالث فى وسائل الإعلام الغربية يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن إعطاء اهتمام زائد للفوارق والخلافات بين الثقافات والحضارات، بدلاً من إبراز والتركيز على ما هو مشترك فيما بينها...، كما أن وسائل الإعلام تطبق أحياناً خطاباً هرمياً وحصرياً فى النظر إلى حضارات الآخرين بما يذكرنا بخطاب استعمارى أو استشراقى المفترض أنه انتهى تاريخياً منذ زمن". (وليد عبد الناصر، حوار الحضارات وتحدى العولمة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص١٧٦).

[٧٩] مصطفى النشار، ضد العولمة٠ط١ ٠- القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٥٤.

[٨٠] حسن حنفى، وصادق جلال العظم، مرجع سابق، ص٥٧: ٦١.

يشير مصطلح الحقوق السياسية إلى تلك المجموعة من "الحقوق التي تثبت للفرد بصفته عضواً في جماعة سياسية معينة بقصد تمكينه من المشاركة في إدارة المجتمع الذي ينتمي إليه، ويرتبط به برابطة الجنسية"[٨١]، والهدف منها تمكين ذلك الشخص من المساهمة في إدارة شئون بلده، وهي تثبت للشخص باعتباره عضواً في دولة سياسية"[٨٢]. أما اصطلاح الحقوق المدنية؛ فيشير إلى مجموعة من الحقوق التي يقررها القانون لحماية الفرد، وتمكيناً له للقيام بأعمال معينة يستفيد منها، والملاحظ أن هذه الحقوق تثبت لكل إنسان بصفته فرداً، ولذلك فهي توصف بأنها من قبيل الحقوق الشخصية أو الأصلية، أو الحقوق الملازمة للشخصية، بالنظر إلى أن محلها هو المقومات الأساسية -المادية والمعنوية - لذات الإنسان، والتي يستحيل وجودها بدونه[٨٣]. وتعتبر الحقوق السياسية والمدنية، أساسية لأمن ورخاء الإنسان، ولقد نالت الحقوق السياسية والمدنية باستمرار حصة الأسد فى النظرية والتطبيق عند الحديث عن حقوق الإنسان[٨٤].

وإذا كان البعض يرى أن الحقوق السياسية والمدنية قد تدعمت كثيراً في عصر العولمة، بسبب التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات سواء في انتقال أخبار الانتهاكات، وكذلك الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت، علاوة على أن وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض. وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء تلك الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وذلك إلى الدرجة التى جعلت بعض أساتذة الاجتماع والأعلام يصفون آلية التواصل الاجتماعى الحديثة بوصفها سلطة خامسة. وأصحاب هذا الرأى يرون أن الحقوق السياسية تدعمت أيضاً بسبب أن منظمات حقوق الإنسان تمكننت في العالم بما فيها منظمات العالم الثالث من عمل مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسية؛ تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في الكوكب مدعومة من الحكومات الغربية؛ ومؤسسات التمويل الغربي وأصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة الانتهاكات المحلية[٨٥]. ورغم كل تلك الأسباب المدعمة لحقوق الإنسان السياسية؛ فمن الواضح أن هناك تناقض بين شعار العولمة المعلن والممارسة الفعلية؛ فالنظام الدولى، يحاول أن يظهر نفسه على أنه المدافع الأول عنها، ولكنه يحاول إضعاف الدولة الوطنية، ويحاول أيضاً كسر كل القواعد الإنسانية والأخلاقية دون رقيب أو حسيب.

وإذا كانت الدولة فكرة كلية تسبق الوجود الجزئى للأفراد فيما يقول أرسطو، وتعد الدولة من وجهة نظر الساسة بمثابة الحصن الواقى للجماعة التى تدين لها بوجودها؛ فإن من شأن تحويل المحدود (الدولة) إلى اللامحدود (العالم) لا يبدو ذا قصد برئ، وإنما هو بالأحرى يخضع لتوجه أيديولوجى ما. كما أن "الاعتقاد بأن العولمة هى من قبيل الحتميات"[٨٦]؛ والتى خلقتها سياسات معينة بوعى وإرادة الدول، اعتبار غير صحيح؛ لأن الأمر كله لا يعدو كونه أيديولوجية سياسية تحاول فرض هيمنتها على العالم؛ لتحقيق مركزية القطب الواحد تحت مسميات متعددة.

ومما لا شك فيه أن العولمة تهدف بالدرجة الأولى إلى إزاحة سيطرة الدول على شعوبها لفرض هيمنة دولة القطب الواحد مباشرة على هذه الشعوب؛ فمن الواضح "إن حالة الدولة/الوطن؛ تفقد سيطرتها على المجتمع، وعلى استقلاليتها كنظام فى العالم؛ فمع إنحلال المشروع الحضارى الجديد، بدأ نظام الدولة/الوطن يفقد السيطرة على القوى التى كان يحتويها سابقاً، ذلك أن العولمة؛ بأبعادها المختلفة تقلل من دور الاستقلالية لنظام الدولة/الوطن، وتؤثر سلباً على قدرتها على اتخاذ القرار"[٨٧]، وعلى ذلك يرى البعض أن العولمة أدت إلى "تقويض الدولة[٨٨]...

---

[٨١] أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق٠- ط٢ ٠- القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣، ص١٣٩.

[٨٢] عبد المنعم فرج الصدة، أصول القانون، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ٣١٨

[٨٣] أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص١٣٨.

[٨٤] هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان (موسوعة عامة مختصرة)، مرجع سابق، ص١٩١.

[٨٥] محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة : رؤية عربية، مرجع سابق.

[٨٦] زيد بن محمد الرمانى، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار٠- ط١ ٠- الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣، ص٦.

[٨٧] على أحمد الطراح؛ غسان منير حمزة، العولمة والدولة الأمة والمجتمع العالمى، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس؛ مجلد ٣٠ ، إبريل – يونيو ٢٠٠٢، الصفحات من (ص٣٥ – ص٨٢)، ص٣٧.

[٨٨] فبقدر ما يبشر الليبراليون فى الولايات المتحدة؛ بحلول السوق للمشاكل الاقتصادية؛ بقدر ما يتم تقليص كبير جداً لدور الدولة. (بورتس، أليخاندرو؛ الليبرالية الجديدة وعلم اجتماع التنمية؛ بحث ضمن كتاب: روبيرتس، تيمونز ج.، وهايت، مرجع سابق، ص٢٦٢)

وسيادتها تقويضاً عنيفاً، الأمر الذى يهدد ميثاق حقوق الإنسان"[٨٩]. ومن ثم فإن العولمة فى تقويضها للدولة، تخضع السياستين الخارجية والداخلية لمعايير طارئة ومتبدلة، مما يؤدى إلى تصادم الأنماط الحضارية، لذلك يدعوا البعض إلى الانفتاح السياسى؛ وأن يكون هناك "رغبة واضحة فى إدخال العدالة السياسية على العولمة"[٩٠].

ويبدو أن شعار العولمة لا يخلو من نفع، ولكن النفع يعود أغلبه على مركز بثها وإشعاعها، وأغلب أضرارها تعود على الأطراف، ومن بين هذه الأطراف بالطبع المنطقة العربية، "ويمكن أن تحقق أمة من أمم الأطراف نهضة تحولها من طرف سلبى فى التعامل الدولى إلى قوة فاعلة وإيجابية ولا يمكن تصور حدوث هذه النهضة إلا باستعادة الدولة القومية قوتها"[٩١].

فى الواقع، هناك مشكلة حقيقية تواجه هذا التيار الجامح نحو تعزيز الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان الذي اتت به العولمة، وهو أن النظام الدولي القائم حالياً ليس نظاماً ديمقراطياً؛ حيث توجد فيه دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تفرض قوانينها على العالم أجمع؛ فظهرت المعايير المزدوجة والانتقائية في مواجهة قضايا حقوق الإنسان، ويظهر ذلك بشكل واضح على سبيل المثال في غزوها للعراق عام ٢٠٠٣، والذى أدى إلى احتلالها للعراق احتلالاً عسكرياً. كما تم فرض الحصار على شعب العراق، واستمرار هذه السياسة؛ رغم ما تشكله من إنتهاك جسيم لحق الشعب العراقي في الحياة، والذي وصل إلى ما يمكن اعتباره إبادة الجنس. وقد أدى هذا الحصار إلى زيادة القمع والقهر الذي يعاني منه الشعب العراقي؛ بل أن هذا الحصار أوجد المبرر لاستمرار هذه السياسة القمعية[٩٢].

لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد القانون والمواثيق الدولية؛ إذ أن استخدامها للقوة العسكرية يمثل انتهاكاً للعديد من المبادئ الواردة فى تلك المواثيق؛ إذ يكرّس القرار ٢٦٢٥(د-٢٥) المؤرخ ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ اعتماد "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة" في سياق التعايش السلمي (المسمى فيما يلي "إعلان عام ١٩٧٠"). ويتناول القرار المذكور بإسهاب سبعة مبادئ أساسية هي مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، ومبدأ فض المنازعات بالوسائل السلمية، والمبدأ المتعلق "بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما وفقاً للميثاق"، ومبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وفي حقها في تقرير مصيرها، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ "تنفيذ الدول للالتزامات التي تضطلع بها طبقاً للميثاق تنفيذاً يحدوه حسن النية". ويتعلق المبدأ الرابع بـ "واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً للميثاق"[٩٣].

وفى الوقت الذى تنتهك فيه الولايات المتحدة حق الشعب العراقى، نجدها تستخدم حق الفيتو في مجلس الامن (١٥٠ مرة حتى الآن) لحماية إسرائيل من أي قرار يدينها أو يوقع عليها عقوبة نتيجة أعمالها الوحشية ومذابحها ضد الشعب الفلسطيني العربي من دير ياسين إلى مذبحة قانا مروراً بتهجير شعب فلسطين إلى الشتات وحرق قراهم واستمرار احتلال الأراضي العربية[٩٤]، بل واستخدمت الولايات المتحدة ورقة الإرهاب ضد حركات التحرر الوطنية، وتعتبر كل مقاومة للاحتلال الإسرائيلى إرهاباً. يقول "ويليام بلوم"، فى كتابه (الدولة المارقة: دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة فى العالم) "يوجد قائمة طويلة من أعمال كهذه ارتكبتها الولايات المتحدة بالشرق الأوسط؛ أودت بحياة الكثيرين من قصف لبنان وليبيا إلى إغراق سفينة إيرانية، ومن إسقاط طائرة ركاب إيرانية، والقصف الذى لا ينتهى لشعب العراق بالقنابل إلى دعم نظم الحكم

---

[٨٩] سميث، دينيس، مرجع سابق، ص٢٩.

[90] Habermas, Yurgen; Raison et legitimite: probleme de legitimation dans le capitalisme avance, Paris: Ed. Payot, 1978, P. 41.

[٩١] جلال أمين، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص١٩٠.

[٩٢] محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة : رؤية عربية، مرجع سابق.

[٩٣] الأمم المتحدة؛ الجمعية العامة، تقرير عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان؛ أعده إيمانويل ديكو، المقرر السابق لفريق الصياغة لدى اللجنة الاستشارية، وحدّثته لورانس بواسون دي شازورن، المقررة الجديدة، وثيقة رقم (A/HRC/AC/8/3)، ١٢ ديسمبر ٢٠١١.

[٩٤] محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة : رؤية عربية، مرجع سابق.

الاستبدادية فى الشرق الأوسط، والمعونة العسكرية الحاشدة لإسرائيل على الرغم من الدمار والتعذيب الذى يوقعه هذا البلد بالشعب الفلسطينى"[٩٥].

وإذا كانت المادة الخامسة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان تنص على: "ألا يعرض أى إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية"[٩٦]؛ إلا أن الولايات المتحدة "سنت التعذيب باعتباره إجراء رويتنى"[٩٧]؛ وإذا كان البعض يرى أن "إنتهاكات حقوق الإنسان فى أبو غريب وجوانتانامو لطخت سمعة الولايات المتحدة وشرفها"[٩٨]. فالواقع ان الانتهاكات تتوافق طبيعتها فقد دأبت الولايات المتحدة منذ الحرب الحرب العالمية الثانية على اغتيال (أو التخطيط لاغتيال) رموز سياسية منها: الزعيم الكورى كيم كو عام ١٩٤٩ – الزعيم جمال عبد الناصر عام ١٩٥٧ – زعيم العراق اللواء عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠ = الزعيم الكوبى تشى جيفارا عام ١٩٦٧ – قائد الجيش المغربى الجنرال أحمد الدليمى عام ١٩٨٣ ... وغيرهم)[٩٩].

وبالرغم من أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ينص فى المادة (١٢) بأنه "لا يجوز تعريض أحد لتدخل... فى حياته الخاصة، وفى شئون أسرته... أو مراسلاته... ولكل شخص الحق فى حماية القانون له من مثل هذا التدخل"[١٠٠]؛ وبالرغم أيضاً مما ذهب إليه مؤتمر ستوكهولم في ١٩٦٧ فى تأكيده على أن الحق فى الحياة الخاصة هو حق للفرد أن يعيش حياة فى منأى من الأفعال التى منها "التدخل فى المراسلات والاتصالات الخاصة"[١٠١]؛ فإن الولايات المتحدة دأبت على خرق وانتهاك ذلك الحق، وذلك بالتجسس والتنصت على مكالمات ومراسلات بعض الدول والأفراد؛ كان آخرها فضيحة تجسس كبرى أثارها تسريب وثائق حول التجسس الأمريكي على مسؤولين فرنسيين، بمن فيهم الرئيس فرانسوا هولاند فى يونيه ٢٠١٥؛ والمستشارة الألمانية مما جعل الرئيس الأمريكى باراك أوباما يصدر بياناً يوضح ويؤكد فيه على التخلي عن ممارسات كانت متبعة في الماضي، لأنها تعد غير مقبولة بين الحلفاء على حد قوله.

إن كل تلك الممارسات سالفة الذكر، زادت من المخاوف تجاه مصداقية الولايات المتحدة كقطب واحد فى النظام الدولى، ومما يؤكد على صحة هذه المخاوف من ناحية أخرى، هو خروج عدة نظريات في أعقاب سقوط جدار برلين تبشر بانتصار الحضارة الغربية والليبرالية الجديدة[١٠٢] ووجوب تعميمها لتشمل العالم أجمع؛ إذ أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز فراغ نظري كنتيجة لفقدان الشيوعية لبعض مصداقيتها، دخلت إلى السياسة الدولية بشكل مفهومي بعض النظريات البرجماتية[١٠٣] مثل نظرية نهاية التاريخ[١٠٤] التي طرحها فرانسيس فوكوياما.

وقد شرح "فوكوياما" في كتابه "نهاية التاريخ" ذلك؛ بأن تاريخ البشرية نفسه هو تاريخ صراع الأفكار؛ فكرة تصارع لتقديم ذاتها كعقيدة كونية لتنظيم المجتمع والسياسة وفقاً لخططها المحددة؛ فانتصار الديمقراطيات الليبرالية الغربية في الحرب الباردة؛ الذى أسس لتفوق الفكر الغربي على الاشتراكية، وانتصار الخير على الشر؛ "قد أوصل التاريخ إلى نهايته"[١٠٥]، وبتعبير آخر لا أيديولوجية في المستقبل تطمح لإعادة البناء والتنظيم الاجتماعي يمكن أن تشكل الند أو الأطروحة النقيض للأيديولوجية الليبرالية الغربية، ومن هنا وجب تعميمها لتشمل العالم أجمع.

---

[٩٥] بلوم، ويليام، الدولة المارقة: دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة فى العالم؛ ترجمة: كمال السيد، المشروع القومى للترجمة ٤٦٣القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢، ص٩.

[٩٦] أنظر: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، المادة (٥)، ١٩٤٨.

[٩٧] بلوم، ويليام، مرجع سابق، ص٩٣.

[٩٨] ريدل، بروس، القاعدة ترد الضربات؛ ترجمة: حازم محفوظ، قراءات استراتيجية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ص (٢٥-٣٣) ص٣٢، أصل المقالة Riedel, Bruce; Al Qaeda Strikes Back, Foreign Affairs, *Vol. 86, No. 3,* May/June 2007.

[٩٩] بلوم، ويليام، مرجع سابق، ص٧٥.

[١٠٠] أنظر: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، المادة (١٢)، ١٩٤٨.

[١٠١] أنظر: مؤتمر رجال القانون فى ستوكهولم ، مايو ١٩٦٧.

[١٠٢] أعطى زوال الكتلة السوفيتية الدفعة النهائية نحو مصرع النظرية الكلاسيكية كنظرية مهيمنة...، لقد كان الطريق واضحاً... فى أمريكا كان التنفيذ الرسمى يسمى تعديلاً ليبرالياً جديداً. (بورتس، أليخاندرو؛ الليبرالية الجديدة وعلم اجتماع التنمية؛ بحث ضمن كتاب: روبيرتس، تيمونز ج.، وهايت، إيمى، مرجع سابق، ص٢٦٢).

[١٠٣] النظرية الأخرى هى نظرية صدام الحضارات لـ "صمويل هنتنجتون". التى نشرت كمقال فى مجلة Foreign Affairs عام ١٩٩٣، ثم ما لبس أن حولها إلى كتاب يحمل عنوان "صدام الحضارات" عام ١٩٩٦.

[١٠٤] إن فكرة نهاية التاريخ هى فكرة ليست بالجديدة، فكارل ماركس كان قد نظر إلى الشيوعية باعتبارها نهاية التاريخ، وأعلن هيجل، قبل ماركس، نهاية التاريخ في عام ١٨٠٦ إثر معركة يينا، وأيضاً قام ألكسندر كوجيف بإحياء فكرة هيجل عن نهاية التاريخ بقوله أن كل الأحداث التي جاءت بعد معركة يينا لم تفعل سوى توسيع مبادئ الدولة الليبرالية الديمقراطية.

[105] Fuckuyama, Francis; The end of History and the last man, New York: the free press, 1992, P.71.

فى الواقع، لقد كان وجود النموذج الماركسي اللينيني هو الحجة الأقوى في نظر الكثيرين على عدم اعتبار النموذج الليبرالي الغربي النموذج الوحيد الذي يصلح لأن يسود شتى تطبيقات الأنظمة في العالم، أما وقد إنهار المعسكر الاشتراكي؛ فلم يعد لفكرة تعدد النماذج مجال.

وهكذا فقد اتجه الغرب نحو عولمة الديمقراطية التى اعتبرها البعض "الأشكال المؤسسية الضامنة لتواصل كونى وعمومى"[١٠٦]، وكذلك عولمة حقوق الانسان "تحت شعار يعتبرها تراثاً مشتركاً للانسانية جمعاء لا تراث حضارة بعينها؛ مخفياً وراء ذلك حقيقة أنه يعكس نتائج تغير موازين القوى وإرادة الهيمنة، ولعل فرانسيس فوكوياما لم يكن ليجرؤ أن يبشر الغرب بأن نهاية التاريخ ستكون عند سيادة القيم الغربية في الديمقراطية واقتصاد السوق لولا إنهيار الاتحاد السوفييتي؛ لأنه عند تأملنا في حقيقة القيم التي يسعى الى عولمتها من الناحية العملية؛ فسنجد أنفسنا أمام خطاب يفضي إلى تحقق رأسمالية حقوق الانسان في ظل واقع الاختلال الاقتصادي الدولي القائم؛ لأن التركيز ينصب على الفئة الفردية (الحقوق السياسية والمدنية) دون التنكر لفئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية... لكن بطبيعة الحال يكال أمرها لآلية السوق"[١٠٧].

ومن أجل عولمة القيم الغربية تلك؛ حاول البعض التأكيد على وجود علاقة بين النمو الاقتصادى والديمقراطية؛ بالقول "إن النمو الاقتصادى يجعل من الديمقراطية أمراً ممكناً؛ والقيادة السياسية تجعل منها أمراً واقعاً"[١٠٨]. وأن "هناك ارتباط شديد بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين قيام الأنظمة الديمقراطية. فكلما زادت درجة التصنيع وحداثة الاقتصاد وتعقيد المجتمع ونسبة التعليم زادت فرصة قيام نظام ديمقراطى"[١٠٩]؛ ولكن "الواقع المعاش فند مزاعم الليبرالية هذه؛ فما تحقق على أرض الواقع يخالف زعمها مخالفة النقيض للنقيض"[١١٠]. فالواقع يعكس أن ثمة مستويات متدنية للديمقراطية فى البلدان المتقدمة تكنولوجياً وصاحبة المستوى الاقتصادى المرتفع.

على الرغم الترابط الشديد بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذى يجعل من الديمقراطية حقاً من حقوق الإنسان، ويجعل الكثير من الحريات المقررة فى مجال حقوق الإنسان، ضرورات أساسية لإقامة مجتمع ديمقراطى مثل حريات التعبير والحق فى تكوين الجمعيات وحرية التجمع والحق فى المشاركة، والحق فى أن يَنتخب الإنسان ويُنتخب فى ظل انتخابات حرة ونزيهة، وأيضاً استقلال القضاء، والمراجعة القضائية للإجراءات التشريعية، كلها أساسيات فى المجتمع الديمقراطى، إلا أن الديمقراطية كنظام حكم هى من صميم خصوصيات المجتمع، ولا يوجد نمط يمكن فرضه؛ بل أن ذلك حق من حقوق الشعوب التى يحق لها أن تختار بحرية نظام الحكم الذى يصلح لها[١١١].

فى الواقع، إذا كانت الديمقراطية تستخدم لوصف النظم التى يظن أنها تتمتع بالحرية السياسية، والمؤرخون يستخدمون مصطلح الديمقرطية غالباً بوصفه نقيض الديكتاتورية، وإذا كان ذلك المصطلح يلقى رواجاً لدى منظمات حقوق الإنسان؛ "فبوسع المرء أن يرى أنه لم يعد مقتنعاً حقيقة؛ بإدعاء أن الديمقراطية يمكن أن تكون معادلاً للحرية"[١١٢]؛ فهى "إحدى الاستراتيجيات لتنظيم الهيمنة فى العالم الحديث"[١١٣].

كما أن الغرب دائماً يبرر استخدام قيم مثل الديمقراطية من إجل إشباع "المصالح الرأسمالية الخاصة المصونة[١١٤]، وعلى ذلك يرى البعض "أن الديمقراطية الغربية تقف أمام منعطف لا

---

[106] Habermas, Jurgen; La technique et la science somme Idéologie, Paris: Gallimard, 1973, PP. 88-89.

[١٠٧] محمد فهيم يوسف، مرجع سابق، ص٢٢٨.

[١٠٨] هنتنجتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطى فى آواخر القرن العشرين؛ ترجمة: عبد الوهاب علوب، مقدمة تحليلية: سعد الدين إبراهيم٠- ط١ ٠- الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص٤٠٨.

[١٠٩] هنتنجتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطى فى آواخر القرن العشرين؛ ترجمة: عبد الوهاب علوب، مقدمة تحليلية: سعد الدين إبراهيم٠- ط١ ٠- الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص٣٦٠.

[١١٠] أفهيلد، هورست، اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعى إلى المجتمع المنقسم على نفسه؛ ترجمة: عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣٣٥، الكويت: المركز الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧، ص٢٨٤.

[١١١] محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، (ص٦٧ - ٨٠)؛ بحث ضمن كتاب: برهان غليون... (وأخرون)، حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية؛ سلسلة كتب المستقبل العربى؛ عدد (٤١)٠- ط١ ٠- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص٧٠.

[١١٢] جران، بيتر، مرجع سابق، ص٤٩٠.

[١١٣] نفسه.

[١١٤] جران، بيتر، المرجع السابق، ص٤٩٥.

يدعو إلى التفاؤل، إننا لم نعد نفهم الديمقراطية على أنها تمثل الشروط التى تساعد على تحقيق كل المصالح المشروعة عن طريق تحقيق المصلحة الأساسية من أجل المشاركة وتقرير المصير، إنها لم تعد تعنى الآن، إلا إطاراً اصطلاحياً للتوزيع من أجل التعويضات المناسبة للنظام... إنها عامل تنظيمى لإشباع المصالح الخاصة[١١٥]. الـ " قابلة للتبرير"[١١٦]. وهذا ما يؤدى بدوره إلى "الإفلاس السياسى والتكتلات والأحلاف غير الديمقراطية. وبدلا من الانصياع إلى مذهب الثقة الشعبية ومبادئ المسائلة والتبعية الديموقراطية تقود العولمة الحكومات إلى اغتصاب السلطة من البرلمانات والحكم المحلى وحكام الأقاليم وقادة المجتمعات المحلية"[١١٧]. وهذا ما يبحث عنه الفاعلون في تيار عولمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي لأنه سيضمن لهم أمن وسلامة مصالحهم التي ستكون في رأي الكثيرين مكفولة في ظل الأنظمة التي تحترم الحقوق السياسية![١١٨].

إذا كانت العولمة أكثر من مجرد آلية من آليات التطور التلقائى للنظام الرأسمالى، وتمثل بالدرجة الأولى دعوة إلى تبنى نموذج معين؛ فإن ذلك هو نفس حال حقوق الإنسان؛ بحيث بات يسير فى اتجاه فرض المرجعية الحضارية الأمريكية الغربية على خطاب حقوق الإنسان، ومحاولة تعميمه على العالم بأسره[١١٩]؛ مستخدماً فى ذلك شتى الوسائل بما فيها التجنى والتشكيك فى قدرة الأسس المفاهيمية الحضارية الأخرى على خلق توازن لا تضيع معه حقوق الأفراد وحرياتهم. وهذا المنحى هو ما أشار إليه أحد الباحثات بقولها: "إن الاتجاه يسير نحو النظر الى حقوق الانسان كمصلحة قومية أمريكية تتمثل في المقام الأول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الانسان في الفكر الرأسمالي على اعتبار أن التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي، وهو ما يعني اقتصاداً مفتوحاً (أمام الشركات الامريكية) وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل على النحو الذي لا يمكن دولة في المستقبل من الانعزال، وبالتالي حرمان باقي الدول الاخرى من مواردها وثرواتها الطبيعية[١٢٠].

وقد لوحظ أن عدداً من الكتابات قد جاء في حقبة التسعينيات متضمناً دعوة صريحة لكي تتبنى الولايات المتحدة هدف نشر الرؤية الغربية لحقوق الانسان في العالم، ومن ذلك ما تضمنته أحد المؤلفات الحديثة لـ جوشوا مورافشيك Joshua Muravchik وهو أحد ابرز باحثي السياسة الخارجية الامريكية المعبرين بدقة عن أحد روافد التيار اليميني المعروف حالياً باسم التيار المحافظ الجديد؛ حيث أخذ يناقش قضية عالمية وخصوصية القيم والديمقراطية، وما اذا كان من الممكن تصديرها وفيها أظهر اعتقاده الصريح غير الحيادي بامكانية أن "تلعب الولايات المتحدة دوراً مهماً في نشر الفهم الغربي لحقوق الانسان من خلال الدبلوماسية الهادئة، والمساعدات، وحتى من خلال العمل العسكري إن لزم الامر"[١٢١].

---

[115] Habermas, Yurgen; Raison et legitimite: probleme de legitimation dans le capitalisme avance, Op. Cit., P. 169.

[116] Ibid, P. 155.

[١١٧] شيفا، فاندانا، حركة ديمقراطية المعيشة، بدائل إفلاس العولمة؛ ترجمة: أحمد زكى. www.kefaya.org/Translations/0202Shiva.htm

[١١٨] محمد فهيم يوسف، مرجع سابق، ص٢٢٨.

[١١٩] ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الاتجاه الفكرى السائد لجهود بعض النخب الوطنية فى العالم الثالث خريجى جامعات الغرب والمؤمنة بمرجعياته، وعلى الأخص فى مضمار الديمقراطية ونهج حقوق الإنسان كسبيل قويم لخلاص مجتمعاتها من التخلف والتبعية. (مصطفى الفيلالى، نظرة تحليلية فى حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات، مجلة المستقبل العربى، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣، سبتمبر ١٩٩٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص٨٠.

[١٢٠] عبير بسيونى، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، دورية السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد (١٢٧)؛ يناير ١٩٩٧، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧، ص١١٧.

[121] Muravchik, Joshua; The Imperative of American Leadership: A Challenge to Neo-Isolationism, Washington, D.C.: AEI Press, 1996, P. 51.

الخلاصة:

نخلص من هذا إلى أن ما يدعوه البعض الآن بالعولمة ليس دعوة نحو عالمية المصالح والأهداف، ولا نحو مراعاة خير للكل؛ بل هو دعوة إلى تكريس الوضع القائم الذى تسود فيه ازدواجية المعايير، وعدم مراعاة مصالح الآخر ولا خصوصيته. إنها عولمة مسيسة الأهداف، متقنة الأدوات، تروج لثقافة ذات بعد واحد. إنها أحد أشكال الهيمنة وتكريس التبعية لثقافة الغرب وتحقيق مصالح الغرب وتفوقه على حساب شعوب العالم الآخرى؛ وهذا ما يستدعى السؤال: عن كيفية مقاومة العولمة؟

إن العولمة ليست قدراً محتوماً لا فكاك منه ولا قانوناً تاريخياً تخضع له كل الشعوب؛ على نحو ما نرى في فلسفة هيجل، صحيح أن العولمة جزء من جدل التاريخ، لكنها يمكن أن تفهم على أنها أحد أطراف الصراع فى مقابل الخصوصية أو الإرادة الوطنية أو الاستقلال الوطنى؛ ففى مواجهة العولمة يمكن العثور على نقيضها فى الإرادة الوطنية المستقلة للشعوب، والتمسك بنتائج الاستقلال السياسى بعد عصر التحرر من الاستعمار مثل نموذج الصين، استقلال الإرادة الوطنية فى عالم متداخل هذا على الأمد القصير. ويمكن العثور على نقيض العولمة أيضاً فى التجمعات الإقليمية القادرة على الوقوف أمام الدول الصناعية السبع مثل تجمع الدول الخمس عشرة، دول إفريقية وآسيا بزعامة مصر على نحو ما نشأت حركة عدم الانحياز، وإنشاء عالم متعدد الأقطاب بدلاً من استقطاب القطب والقطبين.

وإذا كانت شرعية حقوق الإنسان هى المعيار الأمثل فى حيز الممارسة؛ فإن تحقيق الالتزام القانوني الحقيقي بصكوك حقوق الانسان من شأنه أن يبعد السلوك الغربي عن خطاب الهيمنة، والتحريك الانتقائي لانتهاكات حقوق الانسان في الدول الأخرى. على أن تحقق ذلك منوط بتوافر عنصر الجزاء الذي يتطلب إستحداث نظام حيادي للتدابير الرادعه لاستخدامه ضد الأنظمة التي تنتهك حقوق الانسان دون تمييز. وإذا كنا نريد بالفعل أن تكون العولمة لصالح البشر حقيقة يجب أن تتخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمة.